annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

مرصد الفضاء المدني

التقارير الوطنية حول الفضاء المدني لعام 2022

السودان

الفضاء المدني ومعالم الحراك والتعبير

السـودان

الفضـاء المدنـي ومعالـم الحـراك والتعبيـر

تشرين الثاني/ نوفمبر2202

إعداد:قصـي همـرور
إحسان جميل

المحتويات

مقدمة: السياق السياسي والاجتماعي/اقتصادي	4
لجان المقاومة وتصدّرها للمشهد الاجتماعي/سياسي	6
تطوّرات الحراك النقابي السوداني	9
منظمات وشبكات المجتمع المدني وعلاقات السلطة	11
الأحوال العامة لحريّة التعبير وحريّة التجمع	13
خُلاصات واستقراءات	16
دروس وتوصيات	17
مراجع	18

مقدمة: السياق السياسي والاجتماعي/اقتصادي

في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، قام الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة في السلطة الإنتقالية والقائد الأعلى للقوات المسلّحة، بانقلاب على السلطة الإنتقالية (مع قبول أو تواطؤ عددٍ من أعضاء مجلس السيادة وعددٍ من الحركات المسلّحة التي وقّعت إتفاق جوبا للسلام)، وهي السلطة عينها التي كان على رأسها وفق اتفاق تبلوَر في وثيقة دستورية تمّ التوقيع عليها في 4 أغسطس/آب 2019. أفضى الإنقلاب الى إلغاء اتفاقية الفترة الإنتقالية (الوثيقة الدستورية) وحلّ هياكل سلطتها (بما فيها مجلس السيادة، الذي أعيد تشكيله لاحقاً). ومع يوم الإنقلاب بدأت حلقة من العنف من جانب السلطات تجاه الجموع المدنية التي عارضته، واستمرت في معارضتها له، بشتّى سبل المقاومة غير المسلّحة.

قامت سلطة الانقلاب بحملة اعتقالات واسعة منذ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، شملت 63 موظفاً حكومياً وعدداً من الشخصيات المؤثرة سياسياً. كما شملت الاعتقالات رئيس الوزراء وستةً من وزراء حكومته، وتمّ قطع التواصل بينهم وبين العالم الخارجي. وأصبح استخدام العنف المُفرط تجاه المتظاهرين والمعارضين ممارسةً مستمرة، مع ارتفاع أعداد الضحايا (من قتلى وجرحى) بصورةٍ شبه يومية وكذلك زيادة المعتقلين السياسيين. لم يتغيّر عنف السلطة المركزية بعد توقيع الاتفاق بين البرهان وعبد الله حمدوك، رئيس الوزراء السابق، في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، ولا بعد استقالة حمدوك في 2 يناير/كانون الثاني 2022، وحتى لحظة كتابة هذه السطور. تقول لجنة أطباء السودان المركزية إن عددَ الشهداء المؤكدين لدى اللجنة منذ يوم الإنقلاب وحتى 31 أغسطس/آب 2022 بلغ 117شهيداً، وتجاوز عدد الجرحى الآلاف وتم اعتقال المئات تعسّفياً.

في الأسبوعين الأولين من فبراير/شباط 2021، جرت اعتقالات جديدة شملت وزيراً سابقاً في الحكومة الإنتقالية وخمسة أعضاء من لجنة تفكيك التمكين (السابقة) التي كانت وظيفتها التحقيق في حالات الفساد إبان نظام البشير البائد. كما حصلت تراجعات ملحوظة فيما يتعلق بملفات محاكمات رموز النظام المخلوع، حيث صار هناك تعطيلٌ للملفات وتأجيل للجلسات، "إلى جانب العودة المتزايدة لمفصولي لجنة إزالة التمكين" وفق تقريرٍ من شبكة عاين، أورد إفادات تقول أن "جميع موظفي الخدمة المدنية التابعين لحزب المؤتمر الوطني البالغ عددهم 135 ألفاً قد عادوا إلى مناصبهم - حتى إلى الأجهزة الأمنية."[1]

لقد اتّسمت الفترة منذ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021 وحتى الآن، من وجهة نظر الفضاء المدني، بتزايد الضغوط على الحريات العامة وعمل المنظمات غير الحكومية، كما تميّزت بنمطين كبيرين هما:

- تصدّر لجان المقاومة للمشهد الاجتماعي/سياسي؛
- وزيادة وتيرة ما يسمّى بالعنف القبلي، وتنشيط السلطات للنزعات الإثنية.

ورغم أن تواتر أحداث العنف القبلي (أو العنف المنسوب لتحيّزات إثنية) كان من العناوين الواضحة في الفترة الإنتقالية كذلك، إلّا أن النزاعات ازدادت حدّةً، ولوحظ التعامل الضعيف والبطيء من جانب السلطات لدرء العنف وإنقاذ الأرواح (الأمر الذي يقف في تناقضٍ كبير مع سرعة هذه السلطات في استعمال ترسانتها المسلّحة في قمع الجماهير). في أواخر أبريل/نيسان، حصلت أحداث دامية في بلدة الكرينك، بغرب دارفور، حيث قامت ميليشيا مسلّحة (بأسلحة ثقيلة وعربات دفع رباعي) بالهجوم على سكان القرية، إثر توترات أمنية دامت لمدة يومين في المنطقة. وسقط من جراء الهجوم عشرات الضحايا. ورغم ما وُصِف بوجود تعزيزات عسكرية دفعت بها قوات الحكومة إلى المنطقة (إثر بداية التوترات)، إلا أنه يبدو أن تلك

التعزيزات لم تقم بواجبها المُتوقع أو لم تقدر عليه. أسفر ذلك النزاع - الموصوف بأنه بين مجموعات رعوية وأهالي بلدة "كرينك" - عن مقتل حوالي 200 وإصابة 130 بجراحٍ بليغة، كما تم التبليغ عن حالات اغتصاب، ونزوح عشرات الآلاف، بينما ظل وضع الرعاية الصحية في أزمة واحتقان. أيضاً، أسفرت أعمال عنفٍ مماثلة، في منطقة النيل الأزرق، في يوليو/تموز، عن العديد من الضحايا إضافةً لنزوح عشرات الآلاف. أفادت وزارة الصحة في النيل الأزرق بأن عدد القتلى بلغ "وفقَ آخر إحصائية من لجنة الطوارئ 105 قتلى و291 جريحاً".[2] في أواخر أغسطس/آب تجدّدت الاشتباكات وأوقعت المزيد من القتلى والجرحى، ثم تجدّدت مرةً أخرى بعد منتصف أكتوبر/تشرين الأول وبصورةٍ أكثر عنفاً مع تضاعف أعداد القتلى والجرحى. كذلك تحدثت الأنباء عن اندلاع أحداث عنف مماثلة في مدينة لقاوة بجبال النوبة (جنوب كردفان)، الأمر الذي أسفر كذلك عن عشرات القتلى وآلاف النازحين.[3] كل ذلك وسط غيابٍ غريب، أو حضورٍ سلبي أغرب، أو مثيرٍ للتساؤلات، لسلطات الدولة ولقواتها النظامية الرسمية.

من الناحية الاقتصادية، دخلت البلاد عام 2022 بدون موازنة مُعتمدة رسمياً، ثم في شهر يناير/كانون الثاني أقرت حكومة تصريف الأعمال، التي عينتها السلطة الإنقلابية، موازنةً تبدو طموحةً في ظاهرها، ولكن حقيقتها لم تبشر بأمكانية تصديها لتحدّيات الواقع الاقتصادي في العام. ومما يزيد صعوبة فهم الأداء الاقتصادي في السودان غياب البيانات الموثوق بها التي تعكس ذلك الأداء، وغياب الشفافية في توضيح الوضع الاقتصادي من جانب المؤسسات الرسمية. بيد أن القراءة العامة للأسعار ولسعر صرف العملة ولأحوال النشاط الاقتصادي تفيد بأن الأداء الاقتصادي العام في الفترة المعنيّة استمر في التدهْورِ مع ملاحظات تستحق الوقوف عندها، مثل الهبوط الواضح في مسار معدل تضخم الأسعار العام (انخفاض سرعة زيادة متوسط الأسعار) رغم الارتفاع الملحوظ في أسعار السلع الأساسية، مع انخفاض معدّل النموّ الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وفقَ تقارير بنك السودان المركزي،[4] كما أن سعر صرف الجنيه شهد استقراراً نسبياً لعدّة أشهر في 2022 بعد أن كان قد ارتفع بصورةٍ واضحة بعد الإنقلاب وحتى مارس/آذار 2022.

ويمكن لقراءة هذه المؤشرات مع أوضاع أخرى أن تساعد في تفسير الصورة الكبيرة، فقد أدّى الإغلاق المزمن لميناء بورتسودان - الميناء البحري الرئيسي للسودان - إلى شللٍ كبير في عدّة قطاعات، وضمورٍ في الواردات، الأمر الذي أدّى بدوره إلى مستوى من الركود التجاري. ومع غياب الاستقرار السياسي تراجعت مشاريع استثمارية، كما تراجعت مشاريع تنموّية تم طرحها في الفترة الإنتقالية (مثل مشاريع دعم وتطوير الصناعات الصغيرة). وتمّ بطبيعة الحال تجميد التمويل الذي وعدت به جهاتٌ مانحة ومؤسساتٌ دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (وهي وعودٌ تبنتها السلطة الإنتقالية إثر سياساتٍ أوصت بها تلك المؤسسات، الأمر الذي أدّى إلى معاناةٍ اقتصادية واسعة وسط المواطنين في الفترة الإنتقالية). بصورةٍ عامة، كان التراجع الاقتصادي عامّاً وشاملاً، وضع السودان في قائمة الدول "متدنيَة الدخل" بعد أن كان قد شهد صعوداً طفيفاً في تلك القائمة (إلى قائمة الدخل المتوسط الأدنى) في عام 2018.[5] الجدير بالذكر كذلك أن شهر أغسطس/آب 2022 شهد سيولاً وفيضانات، كالعادة، وهو الموسم الذي يشهد تقلّص المساحات المزروعة وزيادة تكلفة الإنتاج والترحيل وتناقصَ السلع المعروضة، ذلك إضافة للكوارث والخسائر في الأرواح والمساكن والأصول المنتجة الناجمة عن السيول والفيضانات. فقد غمرت السيول والفيضانات مناطقاً زراعية في السودان بالمياه، كما حدث في المناقل، وسط ضعف استجابة السلطات لإنقاذ الموقف، وكل هذه إشارات إلى الضعف الاقتصادي والإداري العام. ورغم أن الأوضاع الإستثنائية لجائحة كوفيد19

لم تنحسر تماماً من العالم، إلا أن السياسات المتعلقة بالجائحة في السودان تلاشت بصورةٍ عامة، بحيث لا يمكن أن يُنسَب لهذه الجائحة أي أثرٍ يُذكَر في تعطيل الأداء الاقتصادي المحلي.[6] وإجمالاً انعكست هذه الأوضاع على الواقع في صورة تدهورٍ عام في مستوى معيشة أغلبية المواطنين، وفي القلق الواسع الملموس في الحياة العامة بخصوص المستقبل المنظور من حيث تكاليف مُتطلبات الحياة الأساسية وتوفّرها، خاصةً وأن هنالك أزمةً غذائية كبيرة تلوح في الأفق، وفقَ تقاريرٍ دولية.[7]

من ناحية المجتمع المدني، فقد شهد انتكاساً بعد الإنقلاب، بعد انتعاشٍ مؤقت في الفترة الإنتقالية 2019-2021، ولا يعني ذلك أنه كان بخير حال قبل الإنقلاب، لكن كانت المحاولات جاريةً على قدم وساق لاستعادة عافيته. صدرت قرارات مقيّدة للأنشطة الثقافية وأنشطة منظمات المجتمع المدني. ورغم ذلك هنالك بعض الإشراقات مثل تطوّرات الحراك النقابي وهو يحاول استعادة توازنه، بعد ما جرى له من التكسير والتصحير طيلة فترة حكم نظام جبهة الإنقاذ الوطني (1989-2019) وبعد ما شهده من خذلان في الفترة الإنتقالية (حيث فوّتت النزاعات السياسية فرصة تحقيق خطواتٍ أكبر لصالح قوانين العمل والتنظيم النقابي). إجمالاً، يمكن القول إن أمام المجتمع السوداني عقبات كثيرة وكبيرة، وإنه في سيره لتجاوز تلك العقبات وبناء مجتمعٍ مدني قويّ وحيوي وجد نفسه في قطيعةٍ ومواجهةٍ عامة مع الإنقلاب.

وكما سبقت الإشارة اليه، فإن المشهد السوداني تميز بتزايد دور لجان المقاومة، وباستعادة الحركات النقابية بعض الحيوية. وهو ما ستتناوله الفقرات التالية من التقرير.

لجان المقاومة وتصدّرها للمشهد الاجتماعي/سياسي

لجان المقاومة السودانية هي شكلٌ من أشكال الحشد والتنظيم التي نمت مؤخراً في المجتمع السوداني كقناة للتعبير والفعل المعارض للسلطة المركزية للحكومات وعسفها. تشكّلت لجان المقاومة وفق المناطق السكنية (الأحياء والمحليات) وتطوّر نشاطها من فكرة المحاولات المطلبية والخدمية للمجموعات السكانية إلى كونها أشكالَ عملٍ عام يستعمل أدوات المقاومة المدنية غير المسلّحة ضد السلطة المركزية (المواكب الاحتجاجية، التوعيّة السياسية، وأدوات العصيان المدني والضغط على السلطات)، كما غطّت اللجان شتى بقاع السودان: مدنه وقراه، حضره وريفه. وفي أوضاع ما بعد إنقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول، تصدّرت لجان المقاومة المشهد الاجتماعي-سياسي المناوئ للإنقلاب، إذ تصدّرت أشكال المقاومة اليومية والدورية، الملموسة في الشوارع والأحياء والمشهودة في مواجهة عناصر النظام الحاكم الجديد على الملأ.

ليس هنالك اتفاق كامل على سردية نشأة وتطوّر لجان المقاومة؛ هنالك سرديات متنافسة، بعضُها أكثر رواجاً وقبولاً (خصوصاً وسط اللجان) من غيرها. لكن لأغراض هذا التقرير، المهم هو ظهور اللجان ومساهمتها الأصيلة في الحراك الثوري الذي بدأ في ديسمبر/كانون الأول 2018 من شتّى بقاع السودان وأدى الى إسقاط نظام الإنقاذ الأول بقيادة المشير عمر البشير في أبريل/نيسان 2019. كانت لجان المقاومة في تلك الفترة ذات مساهمةٍ واضحة في المواكب الاحتجاجية وفي أعمال إغلاق الشوارع والإعتصامات التي تراكمت وشكّلت ضغطاً كبيراً على النظام الحاكم، ليس في العاصمة الخرطوم فحسب، بل في شتّى مدن وقرى السودان (ومن ميزات حراك ديسمبر/كانون الأول 2018 أنه لم يبدأ في العاصمة، إنما في مدن

وقرى متنوعة حول السودان ثم وصل خضمّه للخرطوم).

بعد أبريل/نيسان 2019، استمرت اللجان في العمل والتنظيم في الفترة الإنتقالية التي جاءت بعد سقوط النظام وقامت بأنشطة متعددة في تلك الفترة (من السعي لخدمة المحليات وتفكيك سلطة المتنفذين من النظام البائد، إلى تنظيم الحشود والمواكب وإغلاق الشوارع، إلخ، للضغط على الحكومة الإنتقالية والإحتجاج على ممارسات القمع التي استمرت وتشابهت كثيراً مع ممارسات النظام البائد).

وبعد الإنقلاب العسكري في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021 - الذي أنهى الفترة الإنتقالية بهياكلها وميراثها الإيجابي والسلبي معاً وشكّل مرحلةً جديدة من القمع والرجوع الكامل عن أهداف الحراك الثوري - صعّدت لجان المقاومة عملها المعارض، والتفّ حولها الحراك المعارض للإنقلاب في معظم المدن والأقاليم السودانية، فتزايدت وتيرة المواكب الاحتجاجية، وتتريس الشوارع.[8] تطوّرت لجان المقاومة كذلك في فعلها السياسي بحيث اتجهت نحو تنظيم نفسها في تجمعات، على مستويات الأحياء المتجاورة، ثم المحليات، ثم المدن، ثم الولايات. تقول بعض المسوحات منذ يناير/كانون الثاني 2022 أن هنالك أكثر من 5 آلاف لجنة مقاومة منتشرة في خريطة السودان،[9] بينما تقول مسوحات أخيرة إن ذلك العدد زاد أو تضاعف حالياً. كما عملت هذه اللجان على وضع مواثيق وإعلانات سياسية، بصورةٍ جماعية، تكون بمثابة التزام سياسي أثناء مقاومة الإنقلاب وحول إجراءات مرحلة ما بعد إسقاط الإنقلاب. لأجل ذلك وأكثر تُعد لجان المقاومة الظاهرة الجديدة الخلاقة، والغالبة في الفضاء المدني والسياسي السوداني حالياً.

جديد أنشطتها وأعمالها منذ 25 أكتوبر/تشرين الأول

استمرت المواكب التظاهرية والاحتجاجية، بريادة لجان المقاومة، رغم القمع المستمر لها. في أواخر مارس/آذار 2022، تم تصعيد الإحتجاجات ومقدمات العصيان المدني العام، مع قرب ذكرى 6 أبريل/نيسان (ذكرى انتفاضة الشعب ضد نظام عسكري أسبق في 1985). وفي 6 أبريل/نيسان هبّت مواكبٌ واسعة في جميع أرجاء السودان. كما كانت هنالك مواكبٌ مماثلة في 11 منه. وثّقت صحيفة "سودان تريبيون" الأحداث حيث قالت (بنفس التاريخ): "خرج مئات الآلاف من السودانيين، في 20 مدينةٍ على الأقل]وتعرضوا للقمع والتفريق[ولم يقلّل عنف القوات النظامية عزم المتظاهرين السلميين في الدعوة لإنهاء الحكم العسكري.... وتأتي هذه المظاهرات استجابةً لدعوات لجان المقاومة المُحرك الفعلي للإحتجاجات المُناهضة للجيش التي دعت للمشاركة بصورةٍ فاعلة." تستمر المواكب التظاهرية، المركزية وغير المركزية، حتى الآن، ضدّ السلطة الإنقلابية في شتّى مدن السودان، بتنسيق وريادة لجان المقاومة.

وفي الأشهر الأولى من 2022 تبلوَّر ميثاقان مهمان من لجان المقاومة: الميثاق الثوري لسلطة الشعب،[10] وميثاق تأسيس سلطة الشعب. الأول قامت بصياغته ومراجعته، ثم التوقيع عليه، لجان مقاومة من 15 ولاية، بينما صاغت الثاني وتبنّته معظم تنسيقيات لجان المقاومة بولاية الخرطوم (مع اعتبار أن الخرطوم أكبر ولاية، خاصةً من حيث الكثافة السكانية والتنوّع الديمغرافي). كلا الميثاقين يطرح تصوراً لهياكل الفترة الانتقالية بعد السقوط المتوقع للحكم الإنقلابي، وكلاهما يبرز موقفاً عاماً من قضايا بناء الدولة في السودان (مثل: الديمقراطية، الحكم المحلي، العدالة الاجتماعية، السلام، مكافحة الفساد، إلخ). وفي الأيام الأخيرة من يونيو/حزيران 2022، أعلنت لجان المقاومة في كافة أنحاء البلاد عن مساعيها لدمج الميثاقين في ميثاقٍ واحد، أو قائمة مبادئٍ واحدة، لتنضوي

تحتها جميع لجان المقاومة في السودان. وفي بداية أكتوبر/تشرين الأول تمّ إعلان "الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب".[11] بذلك تقدّمت لجان المقاومة بإتجاه المزيد من تنظيم قواها وتضخيم وزنها وسط قوى الحراك الثوري. كما تطوّر نشاطها الإعلامي بحيث صارت تُصدر منشورات دورية. فصدرت جريدة "ما العمل"، وهي دورية، نصف شهرية، قوامها مساهمات أعضاء لجان المقاومة، لتكون صوتاً للجان. كما صدرت أيضاً مجلة "الدرب" والتي ابتدرها عددٌ من أعضاء لجان المقاومة في جنوب الخرطوم، وتأسس لها موقعٌ الكتروني، تقول فيه عن نفسها أنها "محاولةٌ لاستخلاص الأفكار الثورية من العمل الثوري، والإستفادة من الأفكار الثورية في تحسين العمل."[12] كذلك بدأت علاقات التضامن والتآزر تظهر بين لجان المقاومة وأشكال العمل الجماعي المدني والأهلي الأخرى؛ مثلاً، قام تجمع الأجسام المطلبية (تام) بالتوقيع على الميثاق الثوري لسلطة الشعب، وهو الجسم الأول من خارج لجان المقاومة الذي يوقّع على ذلك الميثاق.

صفحة الغلاف للعدد الأول من جريدة "ما العمل"

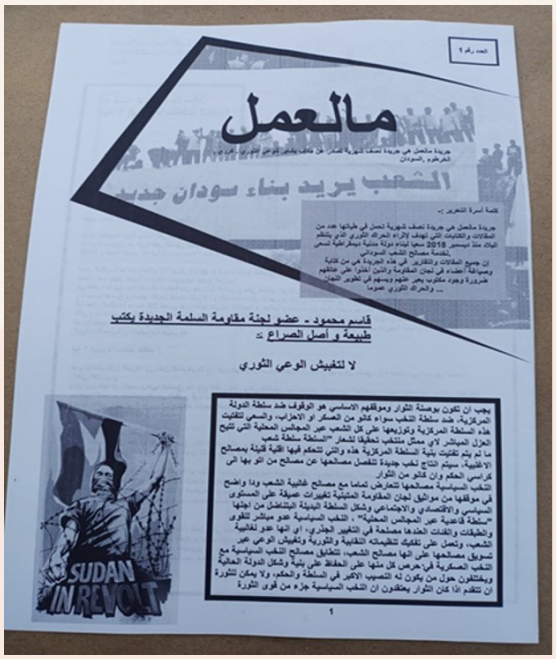

محاولات فهم وموضعة لجان المقاومة السودانية

أقلام كثيرة تناولت لجان المقاومة، من عدّة زوايا، كما أن الإعلام الصوتمرئي اهتم بها كذلك، وبطبيعة الحال نعني الأقلام والإعلام المحسوبين على المعارضة للسلطة الإنقلابية والمهتمين ببناء الوعي وترفيع قُدرات عناصر المجتمع المدني. على سبيل المثال، قدّمت مجموعة المؤلفين، في أغسطس/آب 2022، ورقةً بعنوان "لجان المقاومة السودانية كمساحات مبتكرة للمواطنة: مقارنات واستقراءات"،[13] كانت بمثابة قراءة في فهم لجان المقاومة وفق إضاءتين: الأولى تستقصي تطوّرها عبر السنوات الماضية، والثانية تُقارنها مع تجارب متنوّعة من حول العالم (خاصةً إفريقيا وأميركا اللاتينية) لمحاولات تنظيمات مجتمع، ديمقراطية شعبية، جديدة.

استندت الورقة على مُقاربة نظرية، من دراسات التخطيط الحضري والإقليمي، تقدّم تمييزاً بين "المساحات المُبتكرة والمساحات المدعوّة"[14] للمواطنة في المجال العام، وهو تمييزٌ يتعلق بأشكال الحراك الاجتماعي والتخطيطي للمواطنين في المجتمعات الحديثة؛[15] كما اعتمدت في قراءة التطوّر المرحلي للجان المقاومة على ملاحظة وتقصّي معالم الانتقال "من الحشد إلى التنظيم."[16] صدر أيضاً تقريرٌ في صحيفة الديمقراطي، بعنوان "البرهان وحميدتي اختارا الإنقلاب على الجيل الخطأ"،[17] جاءت فيه نتائج استطلاع صحفي لعيّنة عشوائية من المشاركين في الإحتجاجات (ذكور وإناث)، أفادت بأن الأغلبية الواضحة (حوالي ثلاثة أرباع) هي من الشباب ما دون سن الثلاثين، وهو ما يُشبه تشكيل لجان المقاومة كذلك (بالإضافة الى ارتفاع أعداد الطلبة والخريجين الجامعيين وسطهم). كما صدرت أيضاً مقالات ومسوحات عن اللجان باللغة الإنكليزية،[18] وأجرت قناة "سودان بكرة" (التي تبث من خارج السودان) لقاءات متعدّدة مع أعضاء لجان المقاومة، تناولوا فيها عمليات صناعة

مواثيق اللجان، واستراتيجياتها ورؤاها وتباياناتها، كما بثّت تسجيلات لبعض أنشطة وندوات اللجان.[19]

بصورةٍ عامة تبرز ظاهرة لجان المقاومة وتتشكّل في هذه الفترة كتعبير عن حركةٍ شعبية، ذات طابع اجتماعي/سياسي (socio-political)، لم تجد لها مواعين قابلة لاستيعابها في المشهد السوداني المألوف (التنظيمات السياسية والطائفية، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات المسلّحة، إلخ)، بل ربما هي نفسها تعبّر عن تضعضع الثقة بقُدرات هذه المواعين المعروفة على إحداث التغيّرات التي تنشدها الجموع المُحتجّة (وخاصةً الفئات الشبابية، كما بدا آنفاً). تستند لجان المقاومة في عملها إلى أدوات الديمقراطية الشعبية وما يسمى بالبناء القاعدي.

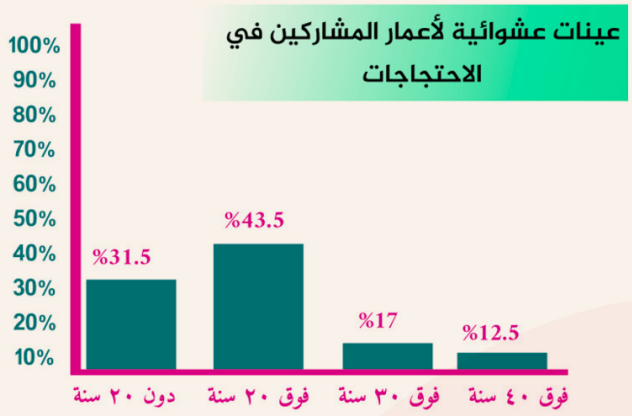

المصدر: مصطفى سعيد، "البرهان وحميدتي اختارا الإنقلاب على الجيل الخطأ"، صحيفة الديمقراطي، 23 يوليو/تموز 2022.

تطوّرات الحراك النقابي السوداني

شهد الحراك الثوري الذي أدى الى سقوط نظام الإنقاذ، في أبريل/نيسان 2019، سمةً لم تعرفها بلدان المنطقة المجاورة للسودان، ألا وهي ريادة جسم نقابي للحراك الثوري، حيث كان تجمع المهنيين السودانيين هو الجسم صاحب الصيت الأعلى بخصوص التنسيق والتأثير في التصعيدات الجماهيرية الإحتجاجية، والاعتصامات والإضرابات، التي أدت تراكميّاً لإضعاف وإحراج نظام الإنقاذ، حتى سقوطه.[20] لكن تلك السمة ليست غريبة على التاريخ السوداني الحديث، ففي أكتوبر/تشرين الأول 1964 كانت هنالك جبهة الهيئات، وفي 1985 كان هنالك التجمع النقابي، وهما من الأجسام ذات الخلفية النقابية التحالفية التي كانت فاعلة ومحورية في إحداث التغيير السياسي الذي فعّله الحراك الشعبي الإحتجاجي.[21] على أي حال، بعد 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، لم يعد تجمع المهنيين لريادته السابقة للحراك الإحتجاجي، وإنما كانت الريادة هذه المرة للجان المقاومة، كما جاء آنفاً.

باعتبار الحركة النقابية السودانية من أقدم الحركات في المنطقة (منذ أربعينات القرن العشرين)، وأكثر التنظيمات ذات الهياكل الحداثية في السودان (مقارنةً بالتنظيمات السياسية والمجتمع الأهلي والمجتمع المدني)،[22] ونظراً لما لقيَته من تكسير وتصحير في فترة حكم نظام الجبهة الإسلامية (1989-2019) فإنها حاولت القيام واستعادة توازنها مع بداية الحراك الثوري في أواخر 2018، واستمرت في العمل في الفترة الإنتقالية (حيث شهد ملف قانون العمل وإعادة تشكيل النقابات الشرعية صراعاً محتدماً ونقاشاً مطوّلاً). لذلك تضرّرت الحركة النقابية بشكلٍ واضح من الانقطاع المؤسسي الذي أثاره إنقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، لكنها لم تتوقف، بل حاولت بسبلٍ متعددة أن تستمر في استعادة توازنها ومكتسباتها.

من نماذج ذلك تأسيس الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الزعيم الأزهري، في مارس/آذار 2022، لتصبح سادس نقابة منتخبة بعد خمسة أجسام نقابية سابقة: الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم؛ نقابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - فرعية الخرطوم؛ الهيئة النقابية للصيادلة العاملين بالشركات- نقابة صيادلة ولاية الخرطوم؛ الهيئة النقابية لأساتذة جامعة نيالا؛ والهيئة النقابية لأساتذة جامعة البحر الأحمر. كما بدأت في أواخر أغسطس/آب 2022 مبادرة تأسيس الهيئة النقابية لأساتذة جامعة النيلين.

كذلك، وفي 23 يوليو/تموز 2022، قامت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين السودانيين بإجازة نظامها الأساسي وميثاق الشرف الصحفي، واختيارها لممثلين للجنة انتخابات المكتب التنفيذي للنقابة. وجاء في صحيفة التغيير الإلكترونية[23] "حضر أعمال الجمعية العمومية ممثلون لنقابات المحامين والمهندسين والأطباء والمعلمين. مهّدت إجازة النظام الأساسي وميثاق الشرف الصحفي واختيار لجنة الإنتخابات، لانتخاب نقيب الصحفيين ومجلس النقابة، التي تمّ حلّها عقب الإنقلاب العسكري لنظام الإنقاذ البائد (1989-2019) في العام 1989. وتمّ اختيار لجنة للإشراف على الإنتخابات." بدأ الاقتراع يوم السبت 27 أغسطس/آب، ثم في اليوم التالي أعلنت لجنة الانتخابات فوز مرشّح قائمة الوحدة الصحفية بمنصب النقيب، ثم أسماء الفائزين بمقاعد مجلس النقابة (المكوّن من 39 عضواً بينهم 12 صُحُفية). ومع سعادة جموع الصحفيين بتلك الانتخابات (وسعادة الكثيرين من المتابعين في المجتمع المدني) لم تخلُ الإجراءات التي قادت للإنتخابات من النقد من بعض الجهات، داخل وخارج دائرة الصحفيين، وخاصةً الإجراءات المتعلقة بالطعون والإجراءات المتعلقة بمراجعات النظام الأساسي.[24] كذلك، تمكنت مجموعات من صيادلة المجتمع، بولاية الخرطوم، من تنظيم نفسها وتشكيل هيئات منتخبة.

وفي نفس إطار استمرار الحركة النقابية السودانية في تنظيم صفوفها واستعادة شأنها، جاءت زيارة السيد كير كون خبير المعايير الدولية والعمل اللائق بمكتب القاهرة في منظمة العمل الدولية، منتصف أغسطس/آب 2022. أوضح سكرتير نقابات تجمع المهنيين السودانيين في مقال له أن تلك الزيارة جاءت "في إطار عددٍ من الشكاوى قُدّمت لمنظمة العمل الدولية تفصيلها كالأتي: 1) شكوى مقدّمة من إتحاد عمال النظام البائد طاعناً في قرارات لجنة إزالة التمكين بفصل عددٍ من العاملين بجهاز الدولة بموجب قانون إزالة التمكين؛ و2) شكوى ضد قرار سلطة الإنقلاب بفصل عددٍ من العاملين بالدولة قُدّمت في ديسمبر/كانون الأول 2021م من تحالف النقابات المستقلّة (نسق)]والمكوّن من كتلة النقابات المستقلّة وتجمع استعادة وتصحيح النقابات العمّالية[؛ و3) شكوى مصحوبة بوقفة احتجاجية مقدّمة من عددٍ من الاجسام النقابية واللجان التسييرية لمنظمة العمل الدولية في يونيو/حزيران 2022م حول تغييب السودان من حضور مؤتمر العمل الدولي، والمطالبة بحماية العمّال من الانتهاكات النقابية." جاء كذلك إنه، وبإيعاز من السلطة الإنقلابية، "قام اتحاد عمّال النظام البائد بالإحتجاج على قبول الشكاوى المُقدّمة من نسق ومجموعة الاجسام النقابية في ديسمبر/كانون الأول 2021م ويونيو/حزيران 2022م باعتبارها أجساماً سياسية وليست نقابية، وباعتبارهم الجسم النقابي الشرعي الوحيد بالسودان." وعليه فقد جاءت زيارة الخبير كون لاستقصاء تلك الشكاوى بصورةٍ عامة. وجرى جدلٌ وفقَ تلك الزيارة حول صلاحيات منظمة العمل الدولية في منح أي شرعية أو اعتماد لأيّ جسمٍ نقابي داخل السودان، إذ يرى البعض أن تلك الزيارة تُعتبر بمثابة إعتراف بالأجسام النقابية المقدِّمة للشكوى (تحديداً تحالف النقابات المستقلّة)، بينما أشار آخرون إلى أن منظمة العمل الدولية ليست بمسجلٍ للنقابات ولا تملك صلاحية منح الحماية الدولية لأيّ جسم نقابي. وفي شكواه المقدمة، بتاريخ 18

نوفمبر/تشرين الثاني 2021، طالب تحالف النقابات المستقلّة السيد المدير العام لمنظمة العمل الدولية بـ"1) دعم وحماية حق النقابات المستقلّة في التعبيرعن وجهات نظر أعضائها، والدفاع عن مصالحهم المشتركة، وتمثيلهم وفقَ إرادتهم في المفاوضات الجماعية، بالإضافة إلى تمثيلهم إقليمياً ودولياً؛ 2) ممارسة ضغوط فورية ودون تأخيرعلى سلطة الإنقلاب العسكري والمطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين وبالذات النقابيين والناشطين والعمال؛ و3) ممارسة ضغط فوري ودون تأخيرعلى سلطة الإنقلاب العسكري لوقف العنف المفرط والقتل والتعذيب، ومحاسبة المتورطين في هذه الممارسات اللاإنسانية."

وبينما طغت أخبار النقابات المهنية على عموم أخبار النقابات، استمرت كذلك اللجان العمّالية في محاولات استعادة وتنظيم نقاباتها، مع غيابٍ ملموس للتغطية الإعلامية (حتى وسط منصات المجتمع المدني). مثلاً، في 29 سبتمبر/أيلول 2022، أعلنت لجان العاملين بعدّة مصانع لشركة السكّر السودانية (الجنيد، عسلاية، حلفا، وسنار) الدخول في إضرابٍ مفتوح ابتداءً من الأسبوع الأول من أكتوبر/تشرين الأول نسبةً لعدم صرف المرتبات للعاملين عن أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، وقد نقلت صفحة تجمّع تصحيح واستعادة النقابات العمّالية رسائل من اللجان العمّالية في المصانع المذكورة، موجهةً إلى رئيس وأعضاء لجنة مطالب العاملين، تُعلن فيها ابتداء الإضراب الذي وفقه توقفت المصانع عن العمل. ورغم أهمّية الحدث إلا أن تناوله كان ضعيفاً في الوسائط وبين المعنيين بالحراك النقابي، الأمر الذي يشير إلى فجوة ينبغي معالجتها في تضمين حراك النقابات العمّالية داخل شبكات التضامن والتآزر لمجمل الفاعلين في الفضاء المدني.

منظمات وشبكات المجتمع المدني وعلاقات السلطة

كان المَعلم العام لمنظمات وشبكات المجتمع المدني ما بعد إنقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول هو القطيعة العامّة مع سلطة الإنقلاب. وبعد أن شهد المجتمع المدني إنفراجاً نسبياً في الفترة الإنتقالية 2019-2021، أدى الإنقلاب إلى عرقلة أعمال وتقييد أو إلغاء أنشطة لعددٍ من منظمات المجتمع المدني. كانت المواجهة بين المجتمع المدني وقوات الإنقلاب عموماً عبرلجان المقاومة والتنظيمات السياسية وبعض الأجسام النقابية والمطلبية، إلا أنه وبعد خمسة أشهر من الإنقلاب تم إصدارقرارمن مفوضية العون الإنساني (هاك HAC) لتقييد نشاط منظمات المجتمع المدني. كذلك ساهم تعطيل أجهزة الدولة بعد الإنقلاب في زيادة العبء على المنظمات غير الحكومية لملء فراغ الدولة، مثل الإستجابة لكوارث السيول والأمطار. أدى الإنقلاب أيضاً لإيقاف أو تعليق جزءٍ كبيرمن تمويلات المنظمات من الجهات الدولية.

بيد أنه في حالة تقاطع متميّزة بين المجتمع المدني وقضايا السلطة، قدمت اللجنة التسييرية لنقابة المحامين مسودةً مُصاغة لمشروع دستورإنتقالي. تم طرح المسوّدة وتداولها بصورةٍ واسعة في المنصات السودانية والوسائط، بقصد التشاور حولها، وقالت اللجنة إن المسوّدة جاءت إثر ورشةٍ نظمتها لجنة تسيير نقابة المحامين في أغسطس/آب 2022، "شاركت فيها قوى سياسية ومجتمعية"، مع حضور ممثلين دوليين وإقليميين. قامت اللجنة كذلك بتقديم نسخة من المسوّدة الى الآليّة الثلاثية التي تتوسط بين المكوّنات السودانية (بعثة الأمم المتحدة «يونتامس» والإتحاد الإفريقي وإيقاد). بعد إعلان المسوّدة، أعلنت تنظيمات سياسية - من أبرزها قوى الحريّة والتغيير - ومدنية ومجتمعية احتفاءها بمشروع الدستور الإنتقالي المقترح أو تأييدها له، كما رحبت سفارات دول

غربية بنشر الوثيقة. وقالت جريدة "الشرق الأوسط" إن هذه الجهات اعتبرت المسوّدة إطاراً لدستور إنتقالي «من أجل تكوين حكومة مقبولة على نطاق واسع.. يمكن أن تضع السودان على طريق الديمقراطية والانتخابات».[25] ورغم خطف المسوّدة للأضواء، طيلة شهر سبتمبر/أيلول، بجانب مجريات دمج مواثيق لجان المقاومة، تعرّضت لنقدٍ غير قليل، من جهاتٍ متعددة. خبراء قانونيون رأوا أن المسوّدة، في اعتبارها إتفاقية جوبا مرجعاً، كررت أخطاء الإطار الدستوري للفترة الإنتقالية السابقة، وأن مجمل موادها الأساسية لم تخرج بعيداً عن تلك التجربة. قالوا أيضاً أن تركيز المسوّدة على حقوق الملكية الخاصة أتى على حساب الحقوق الاقتصادية العامة للشعب. وعلى العموم فإن النقاش حول المسوّدة ما زال مستمراً.

من النماذج الكبيرة على تورّط السلطة في ما يخص تنظيم الفضاء المدني لنفسه، الخبر الذي نُشر في 29 مارس/آذار 2022 عبر وكالة السودان للأنباء (سونا)، والذي أفاد بقرار رئيس مجلس السيادة (زعيم الإنقلاب) حلّ مجالس الجامعات التابعة لدولة. ورغم أن تلك الجامعات تتبع رسمياً للقطاع العام، إلا أن قوانين الدولة وأعرافها تقر باستقلالية الجامعات عن السلطة التنفيذية بصورةٍ عامة، ما عدا فيما يتعلق ببعض التقاطعات والإجراءات. عليه فالقرار المذكور لم يكن مسنوداً بأي مواد قانونية، لكنه بطبيعة الحال اعتُبِر نافذاً بسلطة الإنقلاب. ومنذ ذلك الوقت تحركت مجموعة من القانونيين والأساتذة للمقاضاة القانونية والطعن في ذلك القرار. وفي يونيو/حزيران أصدر قاضي المحكمة القومية العليا المختص بدائرة الطعون الإدارية قراراً بعدم وجود قرار كهذا صادر من رئيس مجلس السيادة، كما أفاده مجلس السيادة. (ذلك رغم أن صفحة "مجلس السيادة" في الوسائط، ووكالة الأنباء السودانية (سونا)، نشرتا الخبر، وعملياً أخذ "القرار" مجرى التنفيذ). وفق ذلك، تم شطب العريضة بما يعني أن مجلس جامعة الخرطوم لم يُحل قانونياً (وينطبق الأمر على مجالس الجامعات الأخرى)، لكن بقيت المسائل معلّقة لأن الحلّ حصل فعلياً، بما يعكس الوضع المشوّش العام والذي أصاب فضاءات الأكاديميا كما أصاب غيرها من مساحات الفضاء المدني.

في محاولة من محاولات المجتمع المدني استعادة بعض مكتسباته من الفترة الإنتقالية، أصدرت هيئة محامي دارفور وشركاؤها، في 23 مايو/أيار 2022، بياناً تندّد فيه بممارسات منسوبة لمفوّضية العون الإنساني فيها تقييد لأنشطة المنظمات الطوعية، إذ قال البيان إن هذا المستوى المتصاعد من التضييق على المنظمات يُعد مشابهاً فقط لما كان يتم إبان حكم نظام الإنقاذ البائد، وأضاف إن الهيئة ستخاطب "المفوّضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف وكافة الجهات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان." مقابل ذلك أصدرت المفوّضية الإتحادية بياناً تؤكد فيه أنها لم تصدر أي توجيهات تؤدي لتقييد مناشط المنظمات.

ومن أبرز ما ميّز عمل تحالفات المجتمع المدني في فترة ما بعد الإنقلاب هو انسحاب تحالف "تجمع القوى المدنية" من تحالف قوى الحريّة والتغيير، حيث تم الإنسحاب رسمياً في 26 يناير/كانون الثاني 2022 في بيانٍ أصدره تجمع القوى المدنية.[26] ويعتقد بعض الناشطين في المجتمع المدني أن مشاركة تجمع القوى المدنية في السلطة أثناء فترة الحكومة الإنتقالية المدنية قد أضعفت دوره في العمل على توسيع الفضاء المدني في أثناء الحكم المدني، كما أضعفت دوره في مناهضة الإنقلاب لاحقاً. بينما يرى آخرون أنها كانت تجربة بارزة تاريخياً حيث شاركت قوى تشكّلت من منظمات وشبكات مجتمع مدني في تحالف السلطة الإنتقالية (ما خلا النقابات، والتي لها تاريخ أقدم في المشاركة في السلطات الإنتقالية في السودان)، بل إن بعض منتسبي تلك القوى تقلّد مناصب تنفيذية في تلك السلطة لبعض الوقت. وإجمالاً يبدو أن المجتمع المدني السوداني بحاجة لتدبر ومراجعة تلك التجربة، بصورةٍ جماعية، فالتقاطع بين السلطة السياسية ومنظمات المجتمع المدني

لديه تبعات متعدّدة، قد يكون منها أن يكون للمجتمع المدني صوتاً أكبر في السلطة، لكن منها أيضاً زيادة احتمالات فقدان المجتمع المدني لصوته المستقلّ عن السلطة الحاكمة وإمكانية لعب دوره المهم في المجتمعات الحديثة، كمُراقب وناقد وناصح للسلطة ولصنّاع القرار من ذلك الموقع.

رغم ذلك، كانت هنالك أعمال جديرة بالذكر في المجتمع المدني. على سبيل المثال، اجتهد الفاعلون في أداء المراجعة الطوعيّة لخطوات موافاة السودان لأهداف التنمية المستدامة، وتلك المراجعة الطوعيّة تقوم بها جهات ممثلة للمجتمع المدني بصورةٍ موازية للتقرير الطوعي الذي يصدر من السلطات الرسمية للدولة (VNR Report). كما أن نشاط عدّة جهات في رفد النشاط التعاوني (الجمعيات التعاونية) استمر رغم الإنقلاب، بيد أنه انحصر في التوعية والتدريب.

الأحوال العامة لحرّية التعبير وحرّية التجمع

كما جاء في مقدمة هذا التقرير، وفي الفقرات السابقة، شهدت الفترة من 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021 وحتى أغسطس/سبتمبر(آب/ أيلول) 2021 قائمةً طويلةً من انتهاكات حرّية التعبير وحرّية التجمع، وانتهاكات حقوق الإنسان إجمالاً. تقول لجنة أطباء السودان المركزية، في صفحتها الرسمية بمنصة فيسبوك،[27] وفق آخر تحديث في 27 يوليو/تموز 2022، إن عدد الشهداء المؤكدين لدى اللجنة منذ يوم الإنقلاب وحتى ذلك التاريخ بلغ 116 شهيداً (وزادوا حوالي أربعة شهداء على الأقل منذ ذلك الوقت وحتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2022)، كما أنه ومنذ الإنقلاب تجاوز عدد الجرحى الآلاف، بينهم مئات من الأطفال، وتم اعتقال المئات تعسفيّاً. تعدّدت حالات الموت المتعلق بانتهاكات السلطة، من حالات الإصابات القاتلة بعبوات الغاز مسيّل الدموع إلى حالات الدهس بعربات تتبع للقوات النظامية، إلى الإصابات بطلق ناري. أفادت لجنة أطباء السودان عن تعديّات من القوات على المستشفيات في الخرطوم وملاحقة المتظاهرين. أيضاً قامت السلطات بتغييب شبكة الأنترنت من البلاد (كل شركات الإتصال) في أيام المواكب الاحتجاجية الكبيرة، وذلك لتضييق قدرات الإتصال والتوثيق الحي للمواكب، وهو أسلوب جرّبه النظام الشمولي السابق كما جرّبه المجلس العسكري عدّة مرات في منتصف 2019، ثم بعد إنقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول كذلك، (لكنّ المتظاهرين كعادتهم ابتكروا أساليب مضادة ونجحوا في التواصل والتوثيق).

بيد أن الحراك الشعبي والمدني المعارض للإنقلاب وتبعاته استمر قوياً رغم عسف السلطة. على سبيل المثال، أعيدت ذكرى مواكب 30 يونيو/حزيران 2019 بعد جريمة مذبحة اعتصام القيادة العامة في

3 يونيو/حزيران 2019،[28] ولتلك الذكرى قامت مواكبٍ أخرى كبيرة، وكانت حسب كل الاستطلاعات ضخمةً جداً وفاقت الكثير من التوقعات. ورغم إطلاق القوات النظامية أعيرةً نارية ورصاصاً حيّاً وغازاً مسيّلاً للدموع على المتظاهرين الذين انتظموا في مواكبٍ كبيرة شملت حوالي 42 مدينة وبلدة وفق بعض الإحصاءات، إلا أن رسالة تلك المواكب كانت أقوى من أن تخطئ هدفها. بنفس المستوى، كانت المواكب الاحتجاجية في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2022 (أي بعد تمام سنة من الإنقلاب) كبيرة ومؤكدة لنفس الرسالة. كذلك، إثرمواكب 30 يونيو/حزيران قامت عدّة اعتصامات في ولاية الخرطوم. ومن الإعتصامات المهمة في هذه الفترة، اعتصام معسكر زمزم الذي بدأ في أغسطس/آب 2022 في المعسكر الذي يعود تاريخه إلى 2003 مع تصاعد النزاع المسلّح في دارفور، حيث استمرتدفق النازحين إليه من شتّى مناطق دارفورمنذ ذلك الوقت، ويقدّر اليوم عدد نازحيه بنصف مليون. قال بيان صادرمع مؤتمر كوش، بخصوص اعتصام معسكر زمزم، أن شرارته قد اندلعت "إثر تعرّض عدد من مواطني المُعسكر للقتل والإصابات من قبل مليشيا الدعم السريع أثناء ممارسة النازحين للزراعة، مما دفع بهم لإعلان اعتصام مفتوح لحين تنفيذ مطالبهم المشروعة المتمثلة في الأمن والغذاء والعدالة لشهدائهم." وأضاف البيان أنه "بالرغم من ضخامة أعداد المعتصمين في معسكر زمزم، إلا أن أصواتهم لا تكاد تُسمع على مستوى المشهد السياسي السوداني، لا عبر المنصات الإعلامية الرسمية ولا الشعبية ولا الحزبية، وهو ما يؤكد على مركزية كلا الخطاب السياسي والممارسة السياسية السودانية واغترابهما عن القضايا الحقيقية للشعب السوداني في الأرياف وفي معسكرات النزوح تحديداً."[29]

وفي ردٍ على تغييب شبكة الانترنت والاتصالات، منذ يوم إنقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول وفي الأيام التي تلته، قامت جمعية حماية المستهلك ومجموعة من المواطنين برفع قضية على شركات الإتصالات، وفي 10 مايو/أيار2022 أصدرت المحكمة قراراً أثبت إخلال جميع شركات الإتصالات بالعقد المبرم بين الشركات والمستهلكين واحتفظ القضاء بالحق في المطالبة بالتعويض لمن يرغب من المستهلكين كل حسب ضرره.[30] من ناحية أخرى توقف صدور النسخ الورقية من صحيفة الديمقراطي وصحيفة الحداثة (التي دشنت نشاطها في فترة الحكومة المدنية الانتقالية) لأسباب مرتبطة بالإنقلاب.[31] كما أنه تزامناً مع الإنقلاب تم ايقاف بث إذاعات الموجات القصيرة ثم عادت الى العمل بعد أسبوعين، باستثناء إذاعة "هلا 96" وإذاعة مونت كارلو الدولية وإذاعة بي بي سي، حيث عادت إذاعة هلا96 بعد ستة أسابيع، بينما تم رفض تجديد رخصة العمل لإذاعة مونت كارلو وحُظرت الخدمة العربية لهيئة بي بي سي.[32] كما تمّ في يناير/كنون الثاني 2022 إغلاق مكتب الجزيرة مباشر بموجب قرارٍصادرٍعن وكيل وزارة الإعلام المُكلّف.[33]

وكما هو متوقع، تدهورت تقارير حقوق الإنسان في السودان مرةً أخرى بسرعة. بين 24-20 فبراير/شباط 2022، قام خبير حقوق الإنسان بواسطة الأمم المتحدة في السودان، بزيارة التقى فيها بمسؤولين في حكومة الإنقلاب، وممثلين من المجتمع المدني السوداني، كما اجتمع بعدد من المدافعين عن حقوق الإنسان، وعدّة أسرلضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، حسب تصريحه في 24 فبراير/شباط.[34] ثم في 7 مارس/آذار 2022، قدّم المفوّض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول السودان تقريره، الذي ذكر فيه استمرار آلاف السودانيين في الإحتجاج على الإنقلاب ومنافحة انتهاكات حقوقهم المدنية والإنسانية، وأورد عدد الضحايا المتراكم منذ يوم الإنقلاب (مُستعيناً بتقارير لجنة أطباء السودان المركزية). وأشار المفوّض في تقريره الى أن المستشفيات والمرافق الطبية نفسها لم تسلم من الاعتداءات. كما أشار كذلك إلى أنه

منذ الإنقلاب أعطيت القوات النظامية سلطات واسعة وحصانةً مؤقتة من المقاضاة. وقال إن مكتب حقوق الإنسان وثّق لحوالي 1000 حالة اعتقال لمعارضين للإنقلاب ونتائجه، بين 25 أكتوبر/تشرين الأول و3 مارس/آذار، من بينهم 144 امرأة و148 طفلاً، وثلاثة معتقلين مجهولي المكان.

وثّقت التقارير الإقليمية المستقلّة كذلك لتدهور أوضاع الحريّات العامة وحقوق الإنسان في السودان. في 25 أبريل/نيسان 2022، أصدر منبر منظمات المجتمع المدني في القرن الإفريقي (HOACSF) تقريره الذي تناول الفضاء المدني في عدة دول منها السودان. قال التقريرإن التطوّرات الإيجابية الكبيرة التي حصلت في 2019، بعد الحراك المدني الثوري في 2018 و2019، تعرضت لصدمةٍ كبيرة في أكتوبر/تشرين الأول 2021 بسبب الإنقلاب وفض الوثيقة الدستورية. وبينما لم يكن الفضاء المدني بحالةٍ جيدة في الأشهر الستة الأولى من 2021 على أي حال إلا أنه ازداد سوءاً بعد ذلك. ودعا المنبر الحكومة السودانية إلى: استعادة الحكم المدني الكامل؛ احترام حقوق الإنسان؛ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين فوراً واحترام حقوق المحجوزين قانونياً وفق القوانين الدولية المعنية بمعاملة السجناء. كذلك صدر، في مارس/آذار 2022، تحليلٌ قانوني من مجموعة ريدرِس(RE-DRESS) بالشراكة مع محامي الطوارئ ومركز الناس للعون القانوني ونقابة محامي دارفور. وثّق التحليل استغلال السلطة لحالة الطوارئ المفروضة وممارسة خروقات وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. ونادى التحليل إلى رفع حالة الطوارئ فوراً وأن تقوم السلطات السودانية بتوجيه جميع قواتها إلي إيقاف العمل بقرار الطوارئ 3/2021 والذي اتُّخِذ ذريعة للإنتهاكات المذكورة.

ومن الأحداث الجديرة بالذكر، في هذا الإطار، أنه وفي مساء 29 مايو/أيار صدر مرسوم رسمي برفع حالة الطوارئ في البلاد؛ وفي آخر مساء اليوم نفسه أصدر محامو الطوارئ بياناً يفيد بإطلاق سراح 63 من المعتقلين والمعتقلات السياسيين من سجون بورتسودان ودبك وكوستي، مع بقاء آخرين في سجون أخرى.[35] لكنّ هذا القرار وهذه الإجراءات - التي جاءت في فترة تعرّض فيها النظام الإنقلابي لضغوطٍ مؤقتة - لم تمنع حدوث سلسلة الانتهاكات التي جئنا على ذكرها، آنفاً، خلال أشهر يونيو/حزيران ويوليو/تموز وأغسطس/آب.

خُلاصات واستقراءات

عبر النظر للأنماط الأساسية الواضحة في فترة إعداد التقرير، تظهر تساؤلات حول واقع ومآلات الفضاء المدني في السودان مع الأوضاع الحالية والإحتمالات المستقبلية القريبة. من الواضح، عموماً، أن مجمل منظمات وشبكات المجتمع المدني تأذت من إنقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021 من عدّة أوجه، وما زالت صور التضييق عليها جارية. ومن الصعب التنبؤ بأي تطوّرات أو إنجازات ملموسة للمجتمع المدني في الفترة القادمة، ما لم تحدث تغيّرات كبرى على المستوى السياسي، أي أن أحوال الفضاء المدني مرتبطةٌ بصورةٍ قوية بالمآلات المُرتقبة للوضع السياسي في البلاد.

تصدُّر لجان المقاومة للمشهد السياسي-اجتماعي قد يُفضي إلى تحوّلات كبيرة في ذلك المشهد، في المستقبل المنظور وفي المدى البعيد، لكنّ ذلك يعتمد على ما سنشهده من تطوّرٍ في تشكّل وعمل لجان المقاومة في المنعطفات السياسية القادمة، خاصةً وأن هنالك محاولات سياسية، بدعمٍ دولي، لرأب الصدع بين قوى الحريّة والتغيير (وآخرين) وقادة الإنقلاب، وهنالك كذلك نقم كبير من السلطات الإنقلابية على لجان المقاومة قد يُفضي إلى صورٍ أكثر شراسةً من الانتقام. أما نمط إرتفاع وتيرة النزاعات القبلية، والنزاعات ذات التمايزات الإثنية، فذلك من أكثر الأمور خطراً على استقرار أي دولة عصرية. وبصرف النظر عن تعقيدات علاقة سلطات الدولة بهذه الأحداث، فإن الفاعلين في الفضاء المدني معنيّون بهذا الأمر وربما عليهم أن ينظروا في أساليب تخفيف أو معالجة النزاعات عبر عناصر المجتمع المدني. وليس في ذلك جديد تماماً، فحالياً تجد منظمات وشبكات المجتمع المدني نفسها مضطرةً لتغطية بعض المهام والخدمات التي هي أصلاً من مهام الدولة، مع تعطّل الكثير من المهام الأصيلة والمألوفة لمنظمات المجتمع المدني.

وبالنسبة للحراك النقابي في السودان، فمن الواضح أنه ما زال مستمراً، وفي الغالب سنشهد صعوداً وصموداً أكبر في الفترات القادمة. بيد أن النقابات، بطبيعتها التي تختلف عن الحركات الاجتماعية، لا تستطيع إنفاذ طموحاتها وقرارات أعضائها من دون اعتراف قانوني ومن دون قوانين عمل توفّر البيئة السياساتية للفضاء المدني المعيّنة لإعطاء تلك القرارات شرعيةً نافذة. لذلك فالنقابات ذات مصلحة كبيرة في الاستقرار السياسي، وكذلك الاقتصادي. كما أن الحراك النقابي ينبغي أن يُفهم على أنه يشمل النقابات المهنية والعمّالية معاً، إذ أن معظم الضوء المسلّط حالياً على الحراك النقابي معنيٌ بشؤون النقابات المهنية.

دروس وتوصيات

من الصعب على منظمات وشبكات المجتمع المدني السوداني التحرّك والعمل وفق ظروف الإنقلاب وغياب الاستقرار السياسي؛ لذلك فالعمل من أجل الاستقرار السياسي من مصلحتها، ولعلّ ذلك يجعلها تتقارب مع الفاعلين الآخرين من أجل التغيير السياسي نحو الاستقرار والأوضاع الدستورية.

من الحكمة بمكان التعامل مع لجان المقاومة كواقعٍ جديد، وليس ظاهرةً عابرة، وقبولها كفاعلٍ جديد في الفضاء المدني، وهي خطوة الأولى بها منظمات وشبكات المجتمع المدني.

أيّا كان خط التغييرات السياسية القادمة، وجدولها الزمني، فإن قوى المجتمع المدني المتنوّعة (بما يشمل التجمعات النقابية، والأجسام المطلبية، ولجان المقاومة، والأكاديميا، والمنظمات غير الحكومية، إلخ) بحاجة لأن تُقوّي قدراتها التنظيمية وتُمتّن شبكاتها فيما بينها، وذلك لأن هذه القوّة وذلك التشابك شرطٌ من شروط بناء الفضاء المدني الفعّال، والذي يخدم مصالح وطموحات جميع هذه القوى.

تعقيدات المشهد العام الحالي، وتعدّد الاحتمالات، تتطلّب من فاعلي المجتمع المدني العمل على مستويات استراتيجية وهيكلية عامّة، بأهدافٍ واقعية، مع الابتعاد عن الخطط التفصيلية والمُجدوَلة.

مراجع

(إستند التقرير إلى تقاريرإخبارية، وبيانات صادرة من جهات معرّفة (مذكورة في الهوامش) وإفادات من جهاتٍ موثوقة استقى منها مؤلفا التقرير بعض المعلومات، بالإضافة إلى متابعتهما للأحداث بحكم عملهما ونشاطهما. أدناه قائمة من المراجع المذكورة)

إبراهيم، عبدالله علي، " تجمّع المهنيين: جبهة الهيئات (1964) والتجمّع النقابي (1985) أشباح أم ذاكرة؟"، صحيفة سودانايل الالكترونية، 31 يناير/كانون الثاني 2019

بنك السودان المركزي، إدارة الإحصاء، العرض الاقتصادي والمالي للربع الأول من 2022 (العدد 1/2022، المجلد 63)، والنشرة الاقتصادية الدورية (يوليو/تموز 2022)

برنامج الأغذية العالمي (WFP)، "أزمة غذائية متفاقمة تلوح في الأفق في السودان وسط تدهوّر اقتصادي وحالات نزوح وفقد للمحاصيل"، 23 مارس/آذار 2022.

موقع يورونيوزالعربي، " إذاعة هلا السودانية 96 مُنعت من البث لستة أسابيع وبأمر من السلطات"، 10 ديسمبر/كانون الأول 2021.

مؤتمركوش، "بيان بخصوص اعتصام معسكر زمزم للنازحين بدارفور"، 3 سبتمبر/أيلول 2022.

وكالة فرانس برس، 20 يوليو/تموز2022، " حصيلة ضحايا الاشتباكات القبلية جنوب شرق السودان ترتفع إلى 105 قتلى (مسؤول طبي)".

شبكة عاين، 3 سبتمبر/أيلول 2022، "رِدّة قانونية".. الإنقلابيون يتراجعون عن محاكمات الإسلاميين".

سعيد، مصطفى، "البرهان وحميدتي اختارا الإنقلاب على الجيل الخطأ"، صحيفة الديمقراطي، 23 يوليو/تموز2022.

صحيفة التغيير الإلكترونية، "الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين السودانيين تُجيز نظامها الأساسي وتختار أعضاء لجنة الانتخابات،" 24 يوليو/تموز 2022.

همرور، قصي، مزن النيل، محمد الطيب، وعثمان عبدالله، 2022، "لجان المقاومة السودانية كمساحات مبتكرة للمواطنة: مقارنات واستقراءات"،مجلة الدرب، 19 أغسطس/آب.

Alexander, Anne. "All power to Sudan's resistance committees?" *Socialist Worker,* 8 Sept 2022.

Ali, Ali Abdel Gadir, and Ibrahim A. Elbadawi. 2004 (Jan). 'Explaining Sudan's Economic Growth Performance' Working Paper 9, Prepared as a component of the AERC Collaborative Research Project, Explaining Africa's Growth Performance, for the African Economic Research Consortium.

Hamadeh, Nada, Catherine Van Rompaey, Eric Metreau, and Shwetha Grace Eapen, ''New World Bank country classifications by income level: 2022-2023'', World Bank Blogs, July 1, 2022

Miraftab, Faranak. 2009. "Insurgent Planning: Situating Radical Planning in the Global South" *Planning Theory,* 8(1): 32-50.

Nangwaya, Ajamu. 'Ferguson, Mobilization and Organizing the Resistance', *CounterPunch,* August 19, 2014.

الهوامش

1 شبكة عاين، 3 سبتمبر/أيلول 2022، "رِدّة قانونية".. الإنقلابيون يتراجعون عن محاكمات الإسلاميين".

2 وكالة فرانس برس، " حصيلة ضحايا الاشتباكات القبلية جنوب شرق السودان ترتفع إلى 105 قتلى (مسؤول طبي)"، 20 يوليو/تموز 2022

3 جريدة الديمقراطي، "تنسيق قانوني بين هيئتي محامي دارفور وجبال النوبة بشأن أحداث لقاوة" 28 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

4 بنك السودان المركزي، إدارة الإحصاء، العرض الاقتصادي والمالي للربع الأول من 2022 (العدد 1/2022، المجلد 63)، والنشرة الاقتصادية الدورية (يوليو/تموز 2022).

5 Nada Hamadeh et al., "New World Bank country classifications by income level: 2022-2023", World Bank Blogs, July 1, 2022

6 مع بقاء حالات التأثير النسبي، غير المباشر، وفق مستوى الارتباط بالاقتصاد العالمي الذي ما زال يتعافى من مؤثرات جائحة كوفيد 19.

7 برنامج الأغذية العالمي، "أزمة غذائية متفاقمة تلوح في الأفق في السودان وسط تدهور اقتصادي وحالات نزوح وفقد للمحاصيل"، 23 مارس/آذار 2022.

8 تتريس الشوارع من أساليب المقاومة التي انتشرت في السنوات الماضية، حيث يتم إغلاق الشوارع الحيّة في المدن (وبعض الشوارع الرئيسية الواصلة بين المدن) لإحداث تعطيل واضح في سير الأنشطة العامة والضغط على السلطات وزيادة الاهتمام العام بالوضع السياسي في البلد.

9 Anne Alexander. "All power to Sudan's resistance committees?" Socialist Worker, 8 Sept 2022.

10 صفحة الميثاق الثوري لسلطة الشعب (ونسخة من الميثاق): https://www.facebook.com/RCPPSD

11 المؤتمر الصحفي لإعلان التوقيع على الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب، للجان المقاومة بولايات السودان المختلفة، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2022، الخرطوم، مركز شباب الصحافة.

12 موقع مجلة الدرب، 27 مايو/ايار 2022: تعريف بالمجلة.

13 قصي همرور، مزن النيل، محمد الطيب، وعثمان عبدالله، 2022، "لجان المقاومة السودانية كمساحات مبتكرة للمواطنة: مقارنات واستقراءات"، مجلة الدرب، 19 أغسطس/آب.

14 "invented spaces and invited spaces"

15 Faranak Miraftab. 2009. "Insurgent Planning: Situating Radical Planning in the Global South" Planning Theory, 8(1): 32-50.

16 Ajamu Nangwaya, 'Ferguson, Mobilization and Organizing the Resistance', Counter-Punch, August 19, 2014.

17 مصطفى سعيد، "البرهان وحميدتي اختارا الإنقلاب على الجيل الخطأ"، صحيفة الديمقراطي، 23 يوليو/تموز 2022.

18 Nafisa Eltahir, 'Sudan's resistance committees take centre stage in fight against military rule.' Reuters, February 3, 2022.

19 يمكن الإطّلاع على صفحة قناة سودان بكرة في يوتيوب، مع كلمة البحث "لجان المقاومة"، لمشاهدة قائمة اللقاءات والتسجيلات المتنوّعة التي بثتها القناة في هذا الشأن.

20 ربما هنالك فرصة نسبية للمقارنة، مع تجربة إتحاد الشغل التونسي، بيد أن المساحة هنا غير مناسبة لذلك.

21 عبدالله علي إبراهيم، " تجمع المهنيين: جبهة الهيئات (1964) والتجمع النقابي (1985) أشباح أم ذاكرة؟"، صحيفة سودانايل الالكترونية، 31 يناير/كانون الثاني 2019

22 Ali Abdel Gadir Ali & Ibrahim A. Elbadawi. 2004 (Jan). 'Explaining Sudan's Economic Growth Performance' Working Paper 9, Prepared as a component of the AERC Collaborative Research Project, Explaining Africa's Growth Performance, for the African Economic Research Consortium.

23 صحيفة التغيير الالكترونية، الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين السودانيين تجيز نظامها الأساسي وتختار أعضاء لجنة الانتخابات، 24 يوليو/تموز 2022.

24 وفي أول ردٍ رسمي من السلطات على هذا الحدث، والذي يعتبر الأبرز في أغسطس/آب في الفضاء المدني، قطع مسجل عام تنظيمات العمل بالسودان بعدم قانونية ومشروعية انتخابات نقابة الصحفيين السودانيين. وكان ذلك في رد المسجل العام على طعن رفعه عدد من الصحفيين المحسوبين على نظام الإنقاذ الذي تمّ إسقاطه في أبريل/نيسان 2019

25 ترحيب غربي بـ«مسودة الدستور الانتقالي» في السودان، جريدة الشرق الأوسط، 13 سبتمبر/أيلول 2022، رقم العدد]15995[، تقرير: أحمد يونس.

26 تم نشر البيان في صفحة تجمع القوى المدنية في منصة فيسبوك.

27 صفحة لجنة أطباء السودان المركزية، بمنصة فيسبوك، تتعرّض للتحديث المستمر، وخاصة بعد أي موكبٍ أو حادثةٍ عامة حصلت فيها مواجهة بين الجماهير وسلطات الإنقلاب.

28 إذ أن تلك المواكب، في 30 يونيو/حزيران 2019 نجحت في استعادة الضغط الثوري على المجلس العسكري الإنقلابي حينها.

29 مؤتمركوش، 3 سبتمبر/أيلول 2022، "بيان بخصوص اعتصام معسكر زمزم للنازحين بدارفور"

30 مؤتمركوش، 3 سبتمبر/أيلول 2022، "بيان بخصوص اعتصام معسكر زمزم للنازحين بدارفور"

د أرصدتها وحساباتها.

31 توقف صحيفة الديمقراطي كان إثر اعتداء قامت به قوات الإنقلاب بعد أيام قليلة من انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول، حسب ما ذكر أحد الكتّاب العاملين في الصحيفة. أما صحيفة الحداثة فقد توقفت احتجاجاً على الإنقلاب وإجهاض المسار نحو الديمقراطية في السودان.

32 موقع يورونيوز العربي، 10/12/2021، " إذاعة هلا السودانية 96 مُنعت من البث لستة أسابيع وبأمر من السلطات".

33 موقع الجزيرة مباشر الإلكتروني

34 الجدير بالذكر أنه في 25 سبتمبر/أيلول 2019 تمّ توقيع اتفاق مع حكومة السودان الانتقالية ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يفسح الطريق لتأسيس مكتب حقوق إنسان تابع للأمم المتحدة في السودان (فرع رئيسي في الخرطوم وأربعة فروع في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وشرق السودان). وقد بدأ العمل بالمكتب في 16 يوليو/تموز 2020. وفي 3 يونيو/حزيران 2020 قام مجلس الأمن بإنهاء مهام بعثة اليوناميد UNAMID في السودان وإنشاء بعثة جديدة - يونيتامس UNITAMS - لمساعدة السودان في عملية المرحلة الإنتقالية.

تعقّدت الأوضاع في السودان، وللبعثة، بعد انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول.

35 رغم ذلك، عُقدت في 29 مايو/أيار أول جلسة محكمة للشباب: محمد آدم، ومصعب الشريف، وأحمد الفاتح ومحمد الفاتح، في قضية إتهام تتعلق بمقتل عميد شرطة في أحد المواكب. عمّ الجلسة حضور غامر من الجماهير الداعمة والمتضامنة مع المتهمين حيث تؤكد الجماهير ولجان المقاومة أن التهم لُفّقت ضدهم بدوافع سياسية. وما زالت قضية هؤلاء الشباب جارية.